الجمهوريّة التونسيّة
رئاسة الحكومة
مصالح مستشار القانون
و التشريع للحكومة

جـدول الوثائق المـوجّـهـة

إلـى السيّـد رئيس مجلس نواب الشعب
قصر باردو

العـدد الرتبـي	بـيـان الوثائق	عـدد الوثائق	الملاحظات
	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة. - مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. - شرح الأسباب. - نسخة من اتفاق التعاون.		تحال عليكم للتفضل بعرضها على مجلس نواب الشعب.

توصّلت بالوثائق المذكورة أعلاه

بـــ.....في.....

الإمضاء

تونس في 19 نوفمبر 2015

عن رئيس الحكومة

مصلحة مستشار القانون والتشريع
للحكومة

الإمضاء: أسماء البحيري خرم العبيدي

69 / 2015

السواردات عـــــــدد
19 نوفمبر 2015
مجلس نواب الشعب

69 / 20 15

69 / 20 15

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية

والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بفيينا في تاريخ 10 جوان 2015.

69 / 2015

الـــواردات عـــــــــــدد
19 نوفمبر 2015
مجلس نـــواب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

وثيقة شرح الأسباب

الخاصة باتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

تمّ بتاريخ 10 جوان 2015 بفيينا، التوقيع على إتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) يشمل بالخصوص جملة من مجالات التعاون وفتح مكتب بتونس للمركز المذكور يُغطي منطقة المغرب العربي.

تقديم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

المركز المذكور ومقرّه فيينا يُعتبر من الناحية القانونية منظمة حكومية دولية يتمتع بالشخصية المعنوية والقانونية، تأسس سنة 1993 بمبادرة من النمسا وسويسرا بهدف إيجاد آلية فعالة للدعم والإستشارة الفنية في مجالات مستحدثة ومستجدة تخصّ مختلف ميادين الهجرة واللجوء.

ويضم المركز حاليا في عضويته 15 دولة أوروبية هي النمسا والبوسنة وبلغاريا واكروانيا والمجر وبولونيا ومقدونيا والبرتغال وجمهورية التشيك ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا .

وللمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة حاليا إضافة إلى مقرّه الرئيسي، بعثة هامة ببروكسال ومكاتب قارة في كلّ من بلغاريا وجيورجيا ولبنان ومقدونيا ومولدافيا، كما يُنفذ أكثر من 40 مشروعا بعنوان سنة 2015 في عدد من دول العالم.

.../...

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ أنشطة وبرامج المركز تمولها البلدان الأعضاء وأيضا المفوضية الأوروبية وبعض البلدان الأوروبية غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بالخصوص.

السياق العام للتعاون بين تونس والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

انطلق التعاون الفعلي بين تونس والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة سنة 2011 حيث احتضنت بلادنا في جويلية 2011 ندوة دولية هامة حول موضوع الهجرة وذلك على إثر موجات اللجوء التي عرفتها بلادنا نتيجة الأحداث في ليبيا، وقد ساهم المركز في التنظيم ماديا ومن حيث المحاور التي تمّ عرضها وتناولها من خلال عدد من الخبراء التابعين للمركز.

الندوة المذكورة التي كانت باكورة للتعاون تلاها تنفيذ برنامج للتعاون الفني بين تونس والإتحاد الأوروبي في مجال الهجرة (Projet ETMA) المؤرخ في 07 ماي 2012 وتواصل تنفيذه إلى ديسمبر 2014 باعتمادات مالية في حدود 800 ألف أورو أوكلت المفوضية الأوروبية مهمة تنفيذ بنوده للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

وقد تضمن برنامج التعاون المشار إليه بالخصوص جملة من الأنشطة كالندوات وورشات التكوين والرحلات الدراسية لفائدة إطارات تونسية بهدف تنمية القدرات للمتدخلين العموميين في مجال الهجرة ومختلف المسائل المتفرعة عنها بالإضافة إلى تمويل عدد من المشاريع الصغرى لفائدة شبان من ولايات قفصة وسليانة وسيدي بوزيد.

التعاون بين تونس والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

شهد التعاون بين تونس والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة تطوّرا مهما تمثّل بالخصوص في المشاريع والبرامج التالية:

.../...

- المساهمة في بلورة الإستراتيجية الوطنية للهجرة: يُواصل المركز عبر خبرائه تقديم المساعدة الفنية لكتابة الدولة للهجرة والإدماج الإجتماعي من أجل بلورة إستراتيجية وطنية للهجرة مع الأخذ بعين الاعتبار التحوّلات التي يشهدها هذا القطاع من جهة والأهداف التي ترنو الدولة التونسية تحقيقها على مستوى مسائل الهجرة بمختلف تفرعاتها، مع الإشارة إلى أنّ بلورة الاستشارة المذكورة وصلت حاليا إلى مراحلها الأخيرة يتمّ التنسيق في صياغتها مع مختلف الوزارات والمصالح العمومية والمجتمع المدني المعني بمسائل الهجرة.

- المساعدة في عملية تحديد ملامح الهجرة: بمساهمة من المشروع الأورومتوسطي الثالث للهجرة (Projet EuroMed Migration III) الممول من قبل الإتحاد الأوروبي، يُساهم المركز في عملية تحديد ملامح الهجرة في تونس والذي يهدف إلى تركيز قاعدة بيانات تونسية دائمة ومحينة لمختلف مسائل الهجرة من أجل الحوكمة الرشيدة لهذا الملف، وذلك بوضع خبير دولي تابع للمركز للمساعدة في عملية الإنجاز التي تشترك فيها أغلب الوزارات التونسية والمصالح العمومية المعنية بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة بموضوع الهجرة وتفرعاتها (الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية والهجرة والتنمية واللجوء والحماية الدولية).

- تنفيذ برنامج للتعاون مع وزارة الداخلية في مجال الحدود: يُنفذ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة حاليا برنامجا للتعاون مع وزارة الداخلية في مجال التصرّف المندمج للحدود وذلك بتمويلات من الإتحاد الأوروبي والكنفديرالية السويسرية، ويهدف البرنامج إلى تطويرات القدرات الفنية للموظفين والمسؤولين على التصرّف في الحدود الجوية والبرية والبحرية وأيضا تطوير المنظومة الآلية والإعلامية للحدود بتونس، كما أنّ الإدارة العامة للديوانة التونسية منخرطة في المشروع المذكور.

أسباب دعم تونس للتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

نظرا لجملة من الاعتبـــــارات الداخلية والإقليمية والدولية، فمن المهم

.../...

للجمهورية التونسية دعم التعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في مختلف مجالات اختصاصه، وهو ما يُبرّر التوقيع على إتفاق التعاون بتاريخ 10 جوان 2015 ولعلّ من أهمّ الأسباب والاعتبارات ما يلي:

1- على المستوى الداخلي: من المهم التذكير في هذا المجال إلى أهمية قطاع الهجرة في تونس خاصة على مستوى عدد الجالية التونسية بالخارج والتي تُعادل 10 بالمائة من تعداد الشعب التونسي وأيضا من خلال تحويلاتها المالية ومساهمتها في المجهود الوطني للتنمية، وهو ما يُحتّم التعاطي بكثير من العلمية والجدوى مع ملف الجالية التونسية بالخارج وصولا إلى وضع إستراتيجية وطنية للهجرة من أجل هدف سام وهو الحوكمة الرشيدة للهجرة.

- إعتبارا إلى أنّ المفهوم التقليدي للهجرة باعتبارها ظاهرة إجتماعية ومؤقتة فقط تجاوزه الزمن، حيث أصبح يُنظر إلى الهجرة على أنّها عامل مهمّ من عوامل التنمية، فقد بات من الضروري تغيير التصوّرات والرؤى وتطوير الكفاءات والقدرات بما يُمكن تونس من الإستفادة القصوى من موضوع الهجرة.

- تطوّر ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة تلك التي شهدتها تونس سنة 2011 تحتّم التعامل مع هذه الظاهرة وفق المقاربات الوطنية والدولية، كما تتطلب تطوير القدرات والكفاءات والتجهيزات وهو ما يُوفره المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

- الحاجة الملحة لتونس لإستنباط أشكال جديدة وصيغ مبتكرة في مجال توظيف الكفاءات بالخارج والاستفادة من الفرص التي توفرها أسواق الشغل الخارجية الواعدة مع تطوير أساليب العمل في مختلف أشكال الهجرة وخاصة منها الهجرة المؤقتة والظرفية والهجرة الدائرية وهي مجالات يتوفر المركز على خبرات مهمة بشأنها.

- يشمل إتفاق التعاون الموقع بتاريخ 10 جوان 2015 مجالات التعاون الممكنة بين الطرفين وهي التنقل والهجرة الشرعية والعلاقات مع الجاليات والتنمية وتحديد ضحايا الإتجار بالبشر والعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج واللاجئون واللجوء وإدارة الحدود وتزوير الوثائق وتطوير الإطار التشريعي وإعداد الإستراتيجية الوطنية للهجرة وهي جميعها مجالات يُمكن لتونس أن تستفيد منها على مستوى التكوين والخبرة وفتح الآفاق.

2- **على المستوى الإقليمي والدولي:** من المهم الإشارة في هذا المجال إلى التطورات الهامة التي شهدتها ظاهرة الهجرة في العالم نتيجة التحوّلات الإقليمية وفي هذا الإطار يُمكن الإشارة إلى:

- تزايد عدد المهاجرين في العالم شرعيين وغير شرعيين على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة النزاعات الداخلية والحروب، فالأحداث في ليبيا ساهمت في تدفق أعداد من المهاجرين واللاجئين إلى تونس مما يُحتّم وجود خبرات وطنية للتعامل مع هذه الظاهرة.

- تفاقم الأزمات في العالم إقليميا ومحليا أوجد مشاكل جانبية أخرى فرض على الدول حسن التعامل معها وإدارتها على غرار تهريب الأشخاص والإتجار بالبشر وقضايا اللجوء والحماية الدولية والمعايير الدولية الخاصة بهما.

- أصبحت تونس إذن معنية بصفة مباشرة باستقبال المهاجرين وبطلبات اللجوء وبتطبيق المعايير الدولية في مجال الحماية وهو ما يُحتّم توفر إطار قانوني وتشريعي غير متوفر إلى الآن في بلادنا، مع الإشارة إلى أنّ برنامج التعاون مع المركز يُمكن بلادنا من فرص الاستفادة من خبراته في المجالات المذكورة، كما يُمكن الإطارات التونسية من تنمية قدراتها عبر ورشات التكوين والزيارات الإستطلاعية في مختلف المجالات المشار إليها أعلاه.

.../...

- يتعامل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مع أهمّ المانحين في العالم منظمات ودول ، كما يتمتع بسمعة جيّدة لديها نظرا لخبرته ولجديته في تنفيذ برامج التعاون وهو ما سيُساعد تونس على إيجاد تمويلات لبرامجها في مجال الهجرة.

الخلاصة

اعتبارا لجميع الأسباب الواردة أعلاه والمتضمنة شرحا لإسباب إبرام تونس لإتفاق تعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فإنّ الرأي يتجه نحو دعم هذا الإتفاق والحرص على تنفيذ مختلف بنوده بما يعود على تونس بالفائدة في موضوع الهجرة الذي أصبح من المواضيه المهمة والمتحركة ومحل اهتمام دولي وإقليمي.

كما يبقى من الفائدة الإشارة إلى أيّ تعاون تنفيذا للاتفاق الموقع بين الجانبين سيكون بتنسيق مع الجانب التونسي ووفق حاجة وأولويات تونس في مجال الهجرة.